تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجاً

أ.م.د.صلاح الدين محمد أمين الإمام* د.صادق راشد الشمري**

المستخلص

تحرص المنظمات الدولية (لجنة بازل للرقابة المصرفية) والسلطات النقدية على وضع نظم للرقابة والإشراف المصرفي بهدف ضمان استقرار وسلامة النظام المصرفي فيها وضمان كفاءته بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئية المتطورة والمتجددة ، ليكون هناك نظام مالي ومصرفي سليم ومعافى وبعيد عن الازمات .

وقد أفرزت الأزمات المالية العديدة ابتدءاً من بداية القرن العشرين وانتهاءاً بأزمة كردت كرانش او ازمة الرهن العقاري الحاجة الى تطوير وتحديث أنظمة الرقابة المصرفية لجعلها أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق السلامة المالية للقطاع المالي والمصرفي.

من هذا المنطلق يحاول هذا البحث إعطاء فكرة عن النظم الرقابية المعتمدة من قبل البنوك المركزية مع الإشارة الى أحد الأنظمة الحديثة وهو نظام **CRAFTE** الذي بدأت الإشارات أليه حديثاً .

وتركزت مشكلة البحث في الحاجة المستمرة الى تطوير وتحديث نظم الرقابة المصرفية بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئية ، كما انه يسلط الضوء على احد النظم الحديثة في الرقابة المصرفية وهو نظام التصنيف **CRAFTE** كأحد أنظمة الإشراف والرقابة وتقييم الأداء المصرفي.

وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي هدفت الى تفعيل وتطوير عمليات الرقابة المصرفية ، لخلق نظام مالي ومصرفي سليم ومعافى .

Abstract

International organizations (Bazel Committee for Banking Auditing) make sure to put Auditing and banking supervision software's to guarantee the stability and safety of the banking system and to guarantee its efficiency which will make a match with the renewal and developed changes and environment updates and to be sure it stay's away from disasters.

And multiple financial crises has spawned since the beginning of the twentieth century and ending with the Credit crunch or mortgages crises the need to develop and renewal the banking auditing software's to make her more efficiency and effective in achieving the financial security for the financial and banking sector.

From this point of view this research tries to give the idea for dependable auditing systems by the central banks with reference to the newest system (Crafte) which its has been recently mentioned a lot.

* أستاذ مساعد / الكلية التقنية الإدارية

** أكاديمي وخبير مالي ومصرفي/ كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

مقبول للنشر بتاريخ 2011/9/22

It has been foxed on the issue of the search in the constant need to develop and update the banking auditing software's which will go along with changes and environmental updates, as it is conceder as target to spot light on the one of the newest software which is classifications software (Crafte) as one of auditing and supervising and evaluating the banking performance.

And the research has reached many conclusions and recommendation that was aimed to activate and develop the banking auditing operation.

Researchers,

المقدمة

تعد نظم الرقابة المصرفية أداة جوهرية لتحقيق الاستقرار المالي وبناء قطاع مالي ومصرفي كفوء وفاعل من خلال دور الوساطة المالية لتحقيق تنمية مستدامة ونمو اقتصادي قابل للاستمرار والديمومة وكذلك الحد من المخاطر المصرفية وإدارتها بشكل مهني احترافي يقلل من أثارها السلبية والمساهمة في بناء القدرة التنافسية للمصارف في المجالات المحلية والدولية ، لما يمثله الجهاز المصرفي من أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار ان وجود نظام مصرفي سليم ومعافى أصبح من الضروريات الملحة والتي تفرض نفسها على واقع السياسة النقدية لأي بلد وذلك لما للصناعة المصرفية من دور هام وحيوي في الحياة الاقتصادية والواقع الاجتماعي والبيئي والبنيوي للبلدان بأعتبار ان وجود نظام مصرفي سليم ومعافى وقوي سيخلق ثقة كبيرة وعالية لسياسة الدولة الاقتصادية والنقدية والاجتماعية ومتابعة مهامها المختلفة ولما يمثله هذا الجهاز من امكانية عالية في العلاقة بين الوحدات الفائض Surplus Units ، والتي تتوفر لديها ثروات فائضة عن حاجتها ووحدات العجز Deficits Units ، التي يحتاج دائماً الى اموال لتطوير وتنمية وتوسيع أنشطتها المختلفة وفي تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال الاذرع المختلفة لتمويلها بما تحتاجه لغرض القيام بأنشطتها ومهامها من خلال الخدمة الافضل والثقة العالية بهذا الجهاز .

ومن هذا المنطلق فأن الرقابة المصرفية التي تمارسها البنوك المركزية أصبحت ضرورة تفرض نفسها لما لها من مسؤولية مباشرة وغير مباشرة في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وبالنتيجة خلق جهاز مصرفي سليم ومعافى وقوي ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل قوي وسليم وايضاً يسهم بشكل فعال وحيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وأزدهارها وتقدمها وتطورها .

لقد تطرقت الأدبيات الاقتصادية والمصرفية الى موضوع العلاقة بين فاعلية النظام المصرفي والنمو الاقتصادي بهدف إيجاد نظام مصرفي قادر على تهيئة وتخصيص الموارد المالية لتوظيفها بكفاءة في المجالات المختلفة التي تحقق القيمة المضافة والنمو الاقتصادي في الدول وتسعى الى ديمومته ، اذ يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية لآي بلد في الوقت الحاضر وأكثرها تأثراً بالقوى والاتجاهات والمتغيرات البيئية التي تركت أثاراً واضحة على طبيعة ادوار ووظائف وخدمات المؤسسات المصرفية مما يتطلب دوراً رقابياً مهماً من السلطة النقدية والجهات الرقابية الاخرى لضبط الأداء المصرفي وحمايته من الأزمات والمشاكل المالية .

وقد اكتسب موضوع الرقابة المصرفية اهتماماً كبيراً من قبل السلطات النقدية في العقدين الأخيرين في ضوء التطورات والقوى والمتغيرات البيئية والمصرفية المستجدة والمتجددة من أجل تلافي الأزمات

والمشاكل التي أخذت تؤثر على النظم المصرفية والمالية في دول العالم جميعاً وتدعو نظم الرقابة المصرفية هذهِ الى اعتماد المعايير والمؤشرات التي تمثل مرتكزات أساسية للعمل المصرفي في تقليل المخاطر وتجنب الأزمات والأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الحديثة التي تعتمد كمؤشرات للأداء المصرفي وضبط السياسات المصرفية في الأئتمان والاستثمار والسيولة ورأس المال واعتماد الإدارة الرشيدة والتطبيق الإلزامي لهذه المعايير لضمان الاستقرار المالي للدول والمحافظة على سلامة نظمها المالية والمصرفية .

وتحرص السلطات النقدية على وضع نظم للرقابة والإشراف المصرفي بهدف ضمان استقرار وسلامة النظام المصرفي فيها وضمان كفاءته بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئية المتطورة والمتجددة لقد أفرزت الأزمات المالية العديدة الحاجة الى تطوير وتحديث نظم الرقابة المصرفية لجعلها أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق السلامة المالية للقطاع المالي والمصرفي .

من هذا المنطلق سوف نتطرق الى الرقابة المصرفية ــ المفهوم ــ والأهمية وكذلك إعطاء فكرة عن النظم الرقابية المعتمدة من قبل البنوك المركزية مع الإشارة الى أحد النظم الحديثة وهو نظام CRAFTE الذي بدأت الإشارات أليه حديثاً، ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن البحث جانباً نظرياً في مبحثه الأول تناول وظائف البنوك المركزية بالتركيز على وظيفة الرقابة والإشراف وتقييم الأداء المصرفي وكذلك موضوع الرقابة المصرفية من قبل البنوك المركزية ومبررات وضرورات الرقابة المصرفية والتنظيم المصرفي وكذلك أنواع نظم رقابة الأداء المصرفي .

في حين تطرق المبحث الثاني الى الواقع الميداني لرقابة الأداء المصرفي وأختتم البحث بالمبحث الثالث الذي أحتوى أهم الاستنتاجات والتوصيات .

مشكلة البحث

يواجه القطاع المصرفي محلياً وعالمياً العديد من القوى والمتغيرات والعوامل التي تدفعه باتجاه اعتماد نظم رقابة تتطرق الى مؤشرات لم يتم التطرق اليها بوصفها معايير حديثة على البيئة والصناعة المصرفية المتجددة والمتطورة وأيجاد المناخ الملائم لضمان تفعيل الاشراف والرقابة على مخاطره .

وعلية تكمن مشكلة البحث في الحاجة المستمرة الى تطوير وتحديث نظم الرقابة المصرفية بما يتلأئم مع المتغيرات والمستجدات البيئية لجعل هذه النظم أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق السلامة المالية والمصرفية للقطاع المصرفي .

هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على أحد أنظمة الرقابة المصرفية الحديثة الاوهو نظام CRAFTE الذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات المهمة التي تساهم في رفع كفاءة وفاعلية النظام المصرفي وتساهم في تقييم المصارف وفق معايير متنوعة ومتجددة في البيئة المصرفية تساعد في تحقيق السلامة المالية والاحاطة بالمتغيرات الجديدة في العمل المصرفي

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال الآتي :-

1 - يتطرق الى احد الموضوعات المهمة الا وهو موضوع الرقابة المصرفية الذي يحتل أهمية كبيرة من مهام السلطة النقدية لاي بلد .

2 - تأثيره على فاعلية وكفاءة النظام المصرفي في اداء مهامه وتحقيق فاعلية وكفاءة السلطة النقدية في اداء ادوارها ومهامها ووظائفها الاساسية .

3- ارتباطه بالبيئة المصرفية ومتغيراتها المختلفة وكذلك بالمعايير الدولية المتجددة والمتطورة استناداً الى ما يستحدث في تلك البيئة ومايبرز كأساسيات في العمل المصرفي والرقابي ، وكذلك ارتباطه بالمؤشرات المالية الدولية .

4- تشعب هذا الموضوع من حيث ارتباطه بموضوع التنمية والنمو الاقتصادي وكذلك ارتباطة بسوق الاوراق المالية حيث ان كفاءة وفاعلية المصارف في اداء ادوارها لها تأثير كبير على أسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية اذ ان اسعار الاسهم هي انعكاس لكفاءة وفاعلية المصارف في اداء ادوارها ووظائفها وخدماتها .

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال اعتماده على الادبيات العلمية لتسليط الضوء على نظام الرقابة CRAFTE في تقييم اداء المصارف وكذلك المنهج الاستقرائي لواقع نظم الرقابة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص

حدود البحث

تمثلت الحدود المكانية للبحث في البنك المركزي العراقي كعينه للبحث بوصفه الجهة المسؤولة عن رقابة الاداء المصرفي للقطاع المصرفي ككل (من خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان والمديرية العامة للاحصاء) .

المبحث الأول ـ أساسيات الرقابة المصرفية

تسعى نظم الرقابة المصرفية الى أيجاد نظام مالي ومصرفي قوي وكفوء يحقق أهداف السلطة النقدية من خلال تحديد نقاط الضعف في أداء المؤسسات المصرفية والتي يمكن ان تكون مرتكزات مرنه تنفذ من خلالها الأزمات المالية وتصيب هذه المؤسسات بآثارها السلبية ، لوضع المعالجات السليمة لمنع تعرضها لمثل هذهِ الأزمات .

سيتم التطرق في هذا المبحث الى الجوانب الآتية :-

اولاً :ـ وظائف البنوك المركزية :ـ

تتشابه الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم وكذلك فهي تتشابه في مسؤولياتها ووظائفها العامة إلا إن الإطار العام الذي تؤدي فيه هذهِ البنوك مسؤوليتها يختلف من بلد الى آخر نوعاً ما لانه يتأثر بعدد من العوامل كما مذكور أدناه :

لذا يمكن ان نقول بأن البنك المركزي(مؤسسة تأخذ على عاتقها تنفيذ عمليات الحكومة وعن هذا الطريق التأثيرعلى سلوكية المؤسسات المالية لغرض مساعدة السياسة الاقتصادية الحكومية) .
(الحلاوي،1994 ، 130)

والبنك المركزي يقف على رأس هذا الهرم في أي بلد ويتولى أمرالسياسة النقدية فيه ويشرف على تنفيذها ، وتتشابه البنوك المركزية في مسؤولياتها ووظائفها العامة الأ ان الاطار العام الذي تؤدي فيه هذه البنوك مسؤوليتها يختلف من بلد لأخر تبعاً لعوامل مختلفة تتمثل في:-(رمضان وجودة ، 2005 ،137).

1- مرحلة النمو الاقتصادي العام .
2- حجم الموارد المالية المتاحة .
3- مدى اتساع وتطور سوق النقد وسوق المال .
4- تركيبة الهيكل الائتماني السائد .
5- نوع النظام النقدي الذي يعمل البنك المركزي في ظله .
6- طبيعة العلاقات المالية الدولية بصورة عامة

كما عرف البنك المركزي بأنه ((المصرف الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة)).(الشمري ، 2008 ، 123).

ويمارس البنك المركزي العديد من الوظائف والمهام والأدوار التي تعددت وتنوعت في طبيعتها تبعاً للظروف البيئية المحيطة وتبعاً لأهداف البنوك المركزية ، الآ ان من أهم الوظائف الحالية التي تمارسها هذه البنوك هي وظيفة الرقابة المالية التي ازدادت أهميتها تبعاً للمتغيرات الدولية المحيطة والظروف البيئية ذات درجة المخاطرة المتزايدة والتي أعطت لهذه الوظيفة بعداً محلياً ودولياً وازداد التفكير في مؤشراتها ومعاييرها بهدف أيجاد تقييم كفوء لأداء المصارف وتجنيب القطاع المصرفي الأزمات والمشاكل المالية .

ثانياً :- الرقابة المصرفية – المفهوم – الأهمية - الأهداف :-

برز أهتمام البنوك المركزية بموضوع الرقابة على المصارف بعد ان تعرض الجهاز المصرفي للبلدان الى تحديات واسعة وشاملة منذ عام 1901 مروراً بالكساد العظيم عام 1929 وأزمة جنوب شرق اسيا واخيراً وليس أخراً الازمة المالية أو ازمة الرهن العقاري او ما تسمى Credit Crunch عام 2008 وادت الى انهيار اسواق المال في معظم البلدان ، لذلك اصبح من الضروري ان تقوم السلطات النقدية لهذهِ البلدان بتطوير الرقابة المصرفية لغرض السيطرة ومراقبة المخاطر المتنوعة والابلاغ عنها لغرض الحد منها ، فقد قامت البنوك المركزية ومن خلال الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية بالتحقق من مدى التزام المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية ، وكذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة في المراكز المالية للمصارف للكشف المبكر عن اي تدهور يحصل للمصارف لا سامح الله .

وبالنظر لتطوير الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطر الناجمة عن أنشطتها المختلفة وللتغيرات الحاصلة من دورات الأعمال الاقتصادية والتشابك والترابط بين المصارف عليه لابد من التفتيش عن أنظمة رقابة صارمة تقي المصارف من التعرض الى انهيارات وبالتالي تتعرض ودائع الجمهور والمستثمرين الى مخاطر لا يمكن الخلاص منها لذلك فإن الرقابة المصرفية :- هي مجموعة من القواعد والإجراءات

والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصر في سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها يتولى الرقابة بصورة أساسية البنك المركزي وتشمل الرقابة من حيث المبدأ البنوك والمؤسسات المالية التي تتلقى ودائع من الجمهور ، وتمارس هذه الرقابة بأساليب مختلفة ، ويمكن أن تكون الرقابة من داخل المؤسسة المصرفية بشكل يهدف إلى تحقيق الغاية المنشودة ، ومن أمثلة هذهِ الرقابة :

الرقابة الوقائية : وهي تهدف الى تخفيض معدلات المخاطر التي يتعرض لها المصرف خلال ممارسته لنشاطه ، والأدوات الموظفة في تطبيق هذا النوع من الرقابة هي التوجيهات والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي والموجهة إلى المصارف العاملة في السوق المحلية التي تأمر هذه المصارف بالالتزام بمعايير كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل ومعدلات السيولة ومعدلات التعرض إلى المخاطر المسموح بها، وفيما يخص الوصول إلى تحقيق التوازنات المالية الرئيسة ، وتحديد نسب الائتمان إلى الودائع ، وغيرها من النسب الأخرى .

وهناك رقابة الأداء على نشاط المصارف من خلال طرق تحليل البيانات والمعلومات والأحصاءات المنتظمة الصادرة عن المصارف حيث توضح للبنوك المركزية وجود اختلالات وتجاوزات لدى مصرف ما ، فانها تناقش هذهِ الموضوعات مع القائمين على هذا المصرف وتحثهم على تصحيح هذهِ التجاوزات . وهناك الرقابة التصحيحية التي تهدف الى تقويم الاختلاف بين ماهو مخطط وما هو منفذ فعلاً على الواقع.

أما اهم اهداف الرقابة المصرفية هي

- المحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين
- دعم وحماية الجهاز المصرفي
- منع تركيز الملكية بايدي فئة قليلة من المستثمرين

وهذا سيؤدي بالنتيجة الى توفير الضمان والامان وحماية اموال المودعين وقيام هذهِ المصارف بلعب دور هام وحيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المحتلفة .

وبناءاً على على ذلك فإن الغاية الأساسية التي يسعى البنك المركزي تحقيقها من قيامهِ بوظيفة ومهمة الرقابة والإشراف المصرفي في تقييم أداء المصارف معتمداً على نظام الرقابة الذي يعتمده هو :- ((Macdonald &Koch , 2006,4))

1- ضمان السلامة والأمان للمصارف والأدوات المالية وتفعيل الدور الاساسي في الادارة المثلى للسيولة.

To ensure the safety and soundness of banks and financial Instruments.

2- بناء نظام مالي كفوء وتنافسي وتحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض معدل التضخم .

To provide an efficient and competitive financial system.

3- تحقيق الاستقرار النقدي ، أي تعديل كمية النقد في التداول وتحقيق توازن دورة الاعمال وضغط التضخم . **To provide monetary stability.**

4- صيانة سلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني .

To maintain the integrity of the nation payment system.

5- حماية الزبائن من تعسف مؤسسات منح الأئتمان والتركيز على مشاريع الدعم الاجتماعي.
To protect consumers from abuses by credit –granting institution

ثالثاً ـ الاتجاهات المؤثرة على الرقابة المصرفية :ـ

مما زاد من أهمية وظيفة الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي على المصارف وجعلها من الوظائف الجوهرية له هو تنامي وتغير وتشابك وتعدد القوى والاتجاهات التي اعادت تجسيد الصناعة المصرفية وتغير طبيعة الادوار والوظائف والخدمات التي تقدمها المصارف والتي ابرزت الحاجة الملحة لوجود نظم لرقابة اداء المصارف تقيم كفاءة اداء المصارف في تلك البيئة المعقدة والخطرة وتستوجب المحافظة على سلامة قطاعاتها المصرفية من تنامي درجة المخاطرة الكبيرة وتنوع هذهِ المخاطر* في تلك البيئة ، ومن هذه الاتجاهات المهمة: ((Rose &Hudgins ,2008,20-22))

توالد الخدمات	1-Service Proliferation .
تصاعد المنافسة	2-Rising Competition.
ازالة القيود الحكومية	3-government deregulation.
زيادة حساسية الفائدة لمزيج الاموال	4-Increasingly interest sensitive-Mix of funds
التغير التكنلوجي والازمنة	5- Technological change and Automation
الاندماج والتوسع الجغرافي	6- Consolidation and geographic expansion .
التوحيد	7-Convergence.

كما ان طبيعة اهداف السياسة النقدية† التي يسعى البنك المركزي الى تنفيذها تبرز لنا أهمية وظيفة الرقابة المصرفية وضرورة تقييم الاداء المصرفي وفق نظم رقابة فاعلة تساهم في تحقيق هذه الاهداف والمتمثلة في مجموعة اهداف أساسية هي :- ((Mishkin & Eakins ,2000,221-223))

استخدام عالي للموارد	1-High employment .
نمو أقتصادي	2- Economic growth .
استقرار الأسعار	3- Price Stability
استقرار الاسواق المالية	4- Stability of financial mankets
استقرار في اسواق التحويل الخارجي	5-stability in foreign exchange markets

رابعاً ـ مبررات الرقابة المصرفية :ـ

ان أهم المبررات التي يمكن الاستناد اليها في دعم أهمية وجود نظم رقابة اداء كفوءة للمصارف تستند الى معايير مهنية هي خصوصية الهيكل المالي وخصوصية العمل المصرفي الذي يتميز بصفات مهمة تجعل من وظيفة الرقابة وظيفة جوهرية لحماية المصارف وحماية مقدمي الاموال والمودعين وهذه الخصوصية تتمثل في :- ((القريشي ، 2009، 140 – 141)).

* المخاطرة Risk حسب المفهوم المالي فإنها تشير الى تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف ، وتشير الى عدم التاكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.
† السياسة النقدية : هي الادوات التي تستخدمها البنوك المركزية لتعديل كمية النقد في التداول ولتحقيق توازن دورة الاعمال وضغط التضخم .

1- ان المصارف هي المصدر الاكثر أهمية للاموال الخارجية المستعملة لتمويل مشروعات الاعمال كما انها من اكبر مستودعات الاموال في الاقتصاد لكل بلد .
2- انها تتاجر بأموال الاخرين فأهم مصدر لاموال المصارف هو من المودعين ولهذا فالمصارف تتميز بكونها ذات رافعة مالية عالية كما ان مضاعف الملكية equity multiplier هو عالي جداً في المصارف اذ ان ودائعها اكبر بكثير من رؤوس اموالها .
3- أنها تمارس دور مهم هو دور الوساطة المالية أي أنها الوسيط بين وحدات الفائض Surplus Units ووحدات العجز Deficit Units الذي يعد من اسباب تنامي المخاطرة اذ أنها تستقبل الاموال من المودعين وتلتزم برد هذه الاموال لهم وتوظفها في مجالات الاقراص والاستثمار التي قد تتعرض الى مشاكل والى تعثر مما يجعل عملية المقابلة بين استحقاق الموجودات والمطلوبات عملية صعبة وغير مؤكدة .
4- صغر حجم رؤوس اموال المصارف مقارنة بحجم موجوداتها ومطلوباتها بسبب أعتمادها على الغير في ممارسة نشاطاتها من خلال ارتكازها على هامش الفائدة بين الايداع والاقراض .

المبحث الثاني ـ الجانب الميداني والنموذج المقترح

يمارس البنك المركزي العراقي وظيفة الرقابة المصرفية على اداء المصارف لتحديد نقاط الضعف في اداءها في الجوانب المالية والادارية والتشغيلية من خلال تحديد درجة المخاطرة المصرفية التي تتعرض لها المصارف بهدف المحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي .

فالبنك المركزي العراقي يفحص ويراقب أداء المصارف ليتعرف على مستوى اداءها ويقدم لها التوجيهات والارشادات والمتابعة في طبيعة سياساتها ونشاطاتها بهدف المحافظة على السلامة المالية للنظام المصرفي وتحديد المصارف التي تعتبر مصارف متعثرة او ضعيفة الاداء لغرض متابعتها وحمايتها من التعرض للفشل ، أي ان البنك المركزي يقيم ويحدد المركز المالي والاداء المالي لكل مصرف .

وقد أعتمد البنك المركزي العراقي ومنذ عام 2006 تطبيق المعيار الوطني لتصنيف المصارف وفقاً لنظام CAMEL لغرض تقييم اداء المصارف العراقية تحقيقاً وضماناً لسلامة النظام المصرفي في العراق ، وان هذا النظام يسعى الى تقييم اداء المصارف معتمداً على خمسة عناصر أساسية هي :-

1- C- Capital adequacy كفاية رأس المال
2- A-Asset quality جودة الموجودات
3- M -Management quality جودة الادارة
4-E- Earning الارباح
5- L- Liquidity السيولة

ويمارس قسم التفتيش الميداني وقسم التدقيق المكتبي في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأئتمان في البنك المركزي العراقي وظيفة الاشراف والرقابة المصرفية على المصارف العاملة في العراق من خلال نظام التصنيف CAMEL من خلال اعتماد درجة SCORE لكل عنصر من عناصر النظام الذي يعتبر نظام ذو تصنيف عددي تنازلي بحيث يعكس المستوى الاول افضل مستوى في الاداء والمستوى الخامس

ادنى مستوى في الاداء ، أي ان دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان تحددلكل مصرف درجة وفق العناصر الخمسة التي ذكرت سابقآ على مقياس يتدرج من علامة (1) بتقييم اوتصنيف(ممتاز) الى علامة (5) بتقييم ضعيف وان درجات التصنيف هي كالآتي :-

الدرجة	التقويم
1	ممتاز او قوي
2	جيد جداً
3	جيد
4	حدي
5	ضعيف

عليه فإنه سيكون من (3-5) يتطلب إجراءات تصحيحية وكلما ساء التصنيف قد يتطلب إجراءات أقوى فمثلاً يصار الى حل مجلس الإدارة او وقف النشاطات لهذا المصرف او دمج المصرف او إلغاء رخصة المصرف .

أما بالنسبة للتقييم الخاص بالمصرف وحسب ما ورد أعلاه (ألشمري : 2008، 414-416).

1- تقييم رأس المال للمصرف Capital Assessment

ان رأس المال الممتلك يعتبر عنصر امان هام في العمل المصرفي فهو مصدراً ايراد دائم لحمة الاسهم ومصدر تمويل للمصرف ويسهم في تحمل المخاطر وامتصاص الخسائر ويوفر قاعدة للنمو المستقبلي كما انه يشكل سبباً رئيساً لتأكد حملة الاسهم من ان المصرف يدار بشكل سليم وآمن وأن كل ذلك يعتمد اساساً على متانة النسب المتعلقة برأس مال المصرف وأن النسبة الملائمة ،

لذلك هي نسبة كفاية رأس المال*، نسبة حقوق المساهمين على الموجودات

- عدم وجود نقص في المخصصات
- بالتزام المصرف بتعليق الفوائد
- أما بالنسبة للأرباح الموزعة فينبغي أن لا تقل من حسابات رأس المال.
- مستوى وجودة البنود خارج الميزانية.
- جودة إدارة المخاطر.
- تقييم المخاطر المستقبلية.

2- تقييم الموجودات Assets Assessment

ويعتمد على مدى خطورة الموجودات المصنفة أهمية مبلغ وتوزيع الديون:

- نسبة الديون المصنفة على التسهيلات.

* كفاية رأس المال

يعتبر المبدأ السادس ضمن مبادئ بازل للرقابة المصرفية ، وعلى المصارف ان تقوم بتوفير الحد الادنى لمعدلات كفاية رأس المال يعتبر ضروري لخفض مخاطر وخسائر المودعين والمقترضين والمساهمين الاخرين في المصرف ولتحقيق الاستقرار في الصناعة المصرفية ، لذلك نرى انه البنوك المركزية للدول تقوم دائماً بتشجيع المصارف على العمل بمستوى رأسمال يفوق الحد الادنى المفروض (8% ثم 12%) واذا ما انخفض مستوى رأس المال عن الحد الادنى المفروض فأنه يترتب على البنوك المركزية التأكد من المصارف بأنها تمتلك خطط واقعية لاعادة الحد الادنى الى طبيعتة في الوقت المحدد .

- كفاية المخصصات المعدة
- قدرة الإدارة على متابعة وتحليل الديون
- جودة الموجودات
- مدى كفاية وملاءة سياسات منح الائتمان واجراءات ادارة الائتمان
- التركز في التسهيلات واتجاه المستحقات واتجاه التسهيلات تحت المراقبة.
- مدى قبول التسويات الموضوعة للديون المتعثرة لأغراض إخراجهم من تصنيف الديون.
- الأرصدة النقدية المتاحة والأرصدة لدى المصارف والبنك المركزي.

3- تقييم الإدارة Management Assessment

أنها تتعلق بالكفاءة التقنية والقيادة والمقدرة الادارية ومدى التقيد بالقوانين، المقدرة على التخطيط وأستخدام الأنظمة المتطورة كـ (النظام المصرفي ونظام السويفت ونظام المدفوعات RTGS ونظام المقاصة الالكترونية ACH وغيرها).

- ❖ فعالية أنظمة المعلومات الادارية.
- ❖ فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- ❖ كفاءة ملاءمة السياسات الداخلية.
- ❖ مدى التجاوب مع تعليمات البنك المركزي ومراقب الامتثال.
- ❖ مقترحات المدقق الخارجي وعمق الإدارة.
- ❖ تقييم محاضر مجلس الإدارة وتقييم السياسات.
- ❖ تقييم تقارير التدقيق الداخلي ولجان التدقيق.

4- تقييم المكاسب والأرباح Earnings Assessment

يتم تقييم مقدرة ايرادات المصرف على مواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال والاتجاه الزمني للايرادات والمقارنة مع المصارف المماثلة

- جودة وتركيبة صافي الدخل
- مدى الاعتماد على التمويل الحساس لسعر الفائدة
- مدى كفاية المخصصات
- الدرجة التي تساهم بها الفقرات غير العادية وعمليات الاسهم والآثار الضريبية في صافي الدخل
- كما يتم تحليل جودة هذه المكاسب ومقارنتها بالسنوات السابقة.

ويتم أيضا احتساب بعض النسب مثل العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين ونسبة المصاريف التشغيلية على مجموع المكاسب (الأرباح).

5- تقييم السيولة* Liquidity Assessment

السيولة هو ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها المصارف من الاموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول الى نقدية وبدون خسائر في قيمتها ، وتشكل السيولة العمود الفقري للمصارف على تجنبه الخسارة من خلال أضطراره الى تصفية بعض أمواله غير السائلة ويقوم المصرف بتقييم

* مخاطر السيولة Risk Liquidity : أي بمعناها عدم القدرة على الحصول على الاموال وقت الحاجة اليها (أي في مواجهة التزاماته القصيرة الامد وتشمل مسحوبات الودائع والطلب على القروض والتسهيلات .

السيولة وادارة الأموال حسب الفعالية الكلية لإدارة الموجودات والمطلوبات ويتم مراجعة نسب السيولة والسيولة حسب الاستحقاق ومدى انسجامها مع تعليمات البنك المركزي ومقارنتها بمتوسط المصارف .

ان اعتماد العناصر الخمسة التي ذكرت سابقاً في هذا النظام بأعتبارها العناصر المهمة التي تحدد نقاط القوة والضعف في الاداء المصرفي والتي هي المرتكزات الاساسية للاداء المصرفي التي تحدد في القوائم المالية للمصرف من خلال الميزانية العمومية وقائمة الدخل بعد تحليلها وقياسها كمؤشرات للاداء المصرفي واعطاء درجة لكل من العناصر الخمسة يتدرج ايضاً من درجة (1)الى درجة (5) وعلى اساسه يتم تحديد التصنيف للاداء وفق الدرجات .

ان طبيعة نظام الرقابة المصرفية تعتمد على المتغيرات المهمة المؤثره على الاداء في المصارف اذ ان اختيارها وفق رؤية ستراتيجية مهنية لأختيار أهم العناصر المؤثرة ولهذا نلاحظ ان هذه النظم الرقابية تخضع للتطوير والتعديل ومما يؤيد هذا الرأي ان البنوك المركزية في كثير من دول العالم ومنذ ابتكار وابتداع هذا النموذج من قبل مجلس مراقبة المؤسسات المالية الفيدرالي في الولايات المتحدة الامريكية في عام 1979 كنظام موحد لتقييم وتصنيف المؤسسات المالية اعتمد ابتداءآ على خمسة عناصر أساسية يرمز لها اختصاراً بنظام التصنيف CAMELوتم تطبيقه في العديد من دول العالم ثم في عام 1997 تم أضافة عنصر أخر وهو عنصر درجة الحساسية لمخاطر السوق الناتجة من التغيرات في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف ولهذا اصبح يطلق علية نظام التصنيف CAMELS وتم تطبيقه في العديد من الدول العالم أيضاً .

وحيث ان نظم الرقابة المصرفية تعتمد على عناصر اساسية في طبيعة العمل المصرفي وسياسات تشغيله وادارته لغرض تقييم كفاءة اداء هذه المصارف حماية للنظام المصرفي والمالي في البلد وان هناك قوى واتجاهات عديدة في البيئة المحيطة تفرض في بعض الاحيان تغييرات مهمة واعادة تشكيل وتجسيد هذه النظم الرقابية وتحقيقاً لهدف البحث ومن خلال الاطلاع على التطبيقات والتطورات الحديثة في النظم المصرفية فأن هناك أحد النظم الحديثة في تقييم اداء المصارف وهو نظام حديث التطبيق يطلق علية نظام التقييم CRAFTE يعتمد على عدة عناصر مهمة حروفها الاولى تشير الى الكلمة (CRAFTE) حيث كل حرف يشير الى عنصر مختلف وهو يحدد التقييم ودرجة المخاطر والجودة الكلية للمصارف من خلال عناصرها الستة التي تشير الى :-

1- C- Corporate governance حوكمة الشركات

2- R-Risk management ادارة المخاطر

3- A- Asset quality جودة الموجودات

4- F- Financial Leverage – capital and Liquidity الرافعة المالية – رأس المال _ السيولة

5- T-Transparency الشفافية

6- E- Earning الربحية

إن مصطلح "CRAFTE" يعكس مقاييس إشرافية تعتبر الاساس لسياسة الاشراف التي يعتمدها البنك المركزي ."www.frsglobal.com "

ان العناصر الاشرافية التـــي يعتمدها نظام الرقابة هذا تتمثل في الآتي :-

1- حوكمة المصارف "corporate governance"

حتى تتمكن المصارف من أداء ممارسات فعالة فـي الحوكمـة Governance هـي أساسـية لتحقيـق والمحافظة على ثقة الجمهور في النظام المصرفي والتي هي أساسية لحسـن سـير القطـاع المصـرفي والاقتصاد ككل ، لذلك فأن حوكمة رشيدة في الشركات تشكل عنصراً أساسياً في سير العمل بشـكل سـليم وآمن للمصرف وبعيدة عن المخاطر أن حوكمة ضعيفة يمكن ان تساهم في افلاس المصارف الذي يمكن ان يفرض تكاليف ونتائج عامة كبيرة بسبب تأثيرها المحتمل على اي نظام تأمين ودائع معمول بـه واحتمـال تداعيات اقتصادية كلية اوسع مثل خطر العدوى Contagion Risk والاثر على أنظمـة الـدفع ، وهـذا ماظهر خلال الازمة المالية الاخيرة ، كما يمكن ان تقود حوكمة ضعيفة الى ان تفقد الاسواق الثقة كقـدرة مصرف على أدارة موجوداته ومطلوباته بشكل صائب وسليم بما في ذلك الودائع Deposits والذي بدوره يمكن ان يؤدي الى افلاس المصرف او ازمة السيولة ، اضافة الى مسؤولياتها تجاه المساهمين .

ـ كما ان للمصارف ايضاً مسؤوليات تجاه المـودعين واصـحاب المصـالح Stakeholders الاخـرين المعترف بهم . لذلك نرى بأن التعريف الذي جاءت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة (علـى انها تنطوي على مجموعة من العلاقات بين ادارة الشركة مجلس ادارتهـا حملـة الاسـهم ، واصـحاب المصلحة الاخرين)، توفر حوكمة الشركات ايضاً الهيكلية التي يتم عبرها وضع اهداف الشركة والوسـائل لتحقيق هذهِ الاهداف ومراقبة الاداء ، كما توفر الحوكمة الجيدة حوافز مناسـبة لمجلـس الادارة والادارة لتحقيق الاهداف التي هي في مصلحة الشركة ومساهميها كما ينبغي ان تسهل مراقبه فعالة . وجود نظـام فعال للحوكمة ضمن الشركة الواحدة او مجموعة وعبر الاقتصاد ككل يساعد على توفير درجة مـن الثقـة التي هي ضرورية من اجل سير العمل الملاءم لاقتصاد سوق .

لذلك فأن حوكمة الشركات ضمن منظور الصناعة المصرفية ، فأنها تنطوي على الطريقة التـي تـتم مـن خلالها ادارة اعمال وشؤون مصرف من قبل مجلس الادارة والادارة العليا بما في ذلك :-

- وضع استراتيجية واهداف المصرف .
- تحديد مستوى تحمل المصرف للمخاطر .
- ادارة اعمال المصرف على اساس يومي .
- حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين والاخذ في الاعتبار مصالح اصـحاب المصـلحة الاخرين المعترف بهم .
- موائمة أنشطة وتصرفات المصرف مع توقع ان يعمل المصرف بطريقة آمنـة وسـليمة safe and sound بنزاهة وبامتثال للقوانين والتشريعات المطبقة .
- كما تساهم الحوكمة السليمة في حماية المودعين ، كما تتطلب الحوكمـة الرشـيدة أسـس قانونيـة وتنظيمية ومؤسسية مناسبة وفعالة بمجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك نظام القوانين التجارية وقواعد أسواق الاسهم والمعايير المحاسبية .كون حاكمية المصارف (على انها مجموعـة القواعـد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية و الاقتصادية التي توجه وتحكم الادارة في اداء عملها والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط امام المساهمين الذين هم اساسا في منظومة حاكمية المصارف ولكن ايضا امام

المودعين الذين هم اساس الدائنون الرئيسيون للمصارف ومن ثم امام اصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع المصرفي).

ومن هذا المنطلق يمكن القول بان حاكمية المصارف يقصد بها وضع الخطط والسياسات.

- تحديد المسؤوليات والصلاحيات والاجراءاتالسليمة التي تتضمن حسن التنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الادارية من خلال وضع الخطط وتفعيل اداء مجالس الادارات.
- تحديد المخاطر المقبولة للنشاط المصرفي والمالي وايضا وضع هياكل تنظيمية للادارات التنفيذية وتفعيل ادوارها ووضع نظام فعال للتدقيق والرقابة الداخلية وتطبيق مبدا الشفافية والافصاح وايضا وضع انظمة فعالة للتقارير عن اداء مختلف الادارات والاقسام.
- والبعض عرفها (بنظام الضبط المؤسسي) على انها مجموعة الانظمة والاجراءات والسياسات التي يتم من خلالها ضبط وتوجيه مسار وتوجهات في المصارف.
- تحديد الاهداف المرحلية والاستراتيجية ووضع السياسات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف والقيم ووضع اسس وقواعد تسيير الاعمال اليومية.
- وضع الضوابط اللازمة بما يضمن الالتزام الكامل بتلك القواعد.
- وكيفية حماية حقوق المودعين واصحاب المصلحة مع ملاحظة مصالح المالكين الاساسين.
- والتوفيق والملائمة بين السياسات الرامية الى تحقيق اهداف المؤسسة.

أن الاشراف او أشكالها ينبغي إدراجها في الهيكل التنظيمي لاي مصرف من أجل ضمان أن تشمل التوازنات المناسبة الاشراف من قبل المجلس والاشراف من قبل الادارة العليا خط الاشراف المباشر لمختلف مجالات الاعمال ووظائف ادارة مخاطر مستقلة وامتثال وتدقيق .

كما ان للسلطة الاشرافية ينبغي ان يكون لها القدرة على تقييم لياقة Fitness واستقامة Propriety مالكي المصرف إضافة الى أعضاء مجلس الادارة وكبار المدراء لتضمن المحافظة على ثقة الجمهور في النظام المصرفي والتي هي أساسية لحسن سير القطاع المصرفي والاقتصاد ككل .

وعلى هذا الاساس يعد مفهوم الحوكمة بأعتباره ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه وتنظيم ومراقبة المؤسسات او الاجراءات التي توجه وتدير الشركات وتراقب أداءها بحيث تضمن الوصول الى تحقيق رسالتها والاهداف المرسومة لها وتضمن مصالح جميع الاطراف من خلال الادارة السليمة والراشدة والجيدة لتضمن أيضاً علاقات جيدة بين المصرف وحملة الاسهم ومع أصحاب المصالح لذلك تتمثل الحوكمة للمصارف والمؤسسات المالية بصياغة الخطط والسياسات وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات ، وتبني مقاييس ملائمة لتحقيق الاداء السليم للعمل في كل المستويات الادارية معتمدة على المهارات Skills والخبرة Experience والمعرفة Knowledge، وان هذا يتضمن :-

أ – بناء خارطة تنظيمية تساعد مجلس الادارة في تأشير وتحديد صلاحيتهم ومسؤولياتهم .

ب – صياغة السياسات ،الخطط والستراتيجيات للمصرف .

ج – تفعيل دور مجلس الادارة .

د – تحديد المخاطر المقبولة للنشاطات المالية والمصرفية .

ه – بناء خارطة تنظيمية للادارة التنفيذية وتفعيل ادوارها .

و – بناء خارطة تنظيمية للجان التنفيذية وتفعيل ادوارها .

ز – تبني نظم ملائمة وفاعلة للتدقيق والرقابة الداخلية .
ح – تطبيق مبدأ الشفافية في العمل .
ط – تبني نظام تقارير فعال عن الاداء للاقسام والشعب .

2- ادارة المخاطر " Risk Management "

إدارة المخاطر : على أنها كافة الاجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للاثـــار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخـــاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثاراها السلبية على المصارف .
كما انها تهدف الى تحديد المخاطر المقبولة ووضع الخطط لتدنيتها من خلال الآتي :-
أ – تطبيق إستراتيجيات ادارة المخاطر أي توفر مناخ ملائم لادارة المخاطر (بجميع انواعها).
ب – التحديد والمتابعة لمختلف المخاطر المتوقعة مع توفر اجراءات سليمة لمنح الائتمان .
ج – بناء خارطة تنظيمية لادارة المخاطر مع الحفاظ على عملية ادارة وقياس ورقابة مناســبة للمخـــاطر وزيادة عدد المراقبين.
د – تطبيق معيار كفاية رأس المال لاتفاقية بازل 2 ، على اعتبار ان رأس المال له القدرة على امتصـــاص الخسائر وعنصرا هاماً وحيويا في العمل المصرف ومصدر ايراد دائم لحملة الاسهم ومصـــدر تمويـــل للمصرف ويسهم في تحمل المخاطر وامتصاص الخسائر ويوفر قاعدة للنمو المستقبلي كما يشكل سبباً رئيساً لتأكد حملة الاسهم من ان المصرف يدار بشكل سليم وامن لذلك فمن ضرورات السلطات النقدية تشجيع المصارف على العمل بمستوى رأسمال يفوق الحد الادنى المفروض 12%.

3 – جودة الموجودات " Asset quality "

تستند جودة موجودات المصرف على فاعلية ادارة الموجودات ، وعلى الاخص ، ادارة تسهيلات الأئتمان ، ويمكن ادراك جودة الموجودات من خلال تطبيق المقاييس الآتية :-
أ – تبني ستراتيجيات وسياسات ملائمة لنشر المخاطر وتوزيعها .
ب – تقييم المكونات والاتجاهات لمحافظ الموجودات .
ج – قياس تركز الموجودات و وبالاخص تركزات الأئتمان .Credit concentrations
د – تقييم تصنيف الموجودات وتخصيص مخصصات كافية لهاAllocating sufficient provisions .

3- الرافعة المالية وادارة رأس المال والسيولة.

Financial Leverage ,and Capital and Liquidity Management.

<u>الرافعة المالية</u> : المقصود بها استخدام الشركة للمديونية في هيكل تمويلها أي بمعنى اســـتخدام القـــروض المالية للشركة ويترتب على استخدام القروض التزام ثابت يتمثل بالفوائد على القروض وهي كلف واجبـــة الدفع .
ومنهم من يعرف الرفع المالي : على أنه توليفة من أموال الملاك والدائنين (أمـــوال أقتـــراض (قـــروض قصيرة الاجل وقروض طويلة الاجل) + أموال الملكية وتشمل أسهم عادية وأسهم ممتازة وأرباح محتجزة) أما المصارف فأن رافعتها المالية دائماً مرتفعة لانها تعمل بالودائع من خلال حصول المصرف على قـــرض

لزيادة الربح يشار له بأنه الرافعة المالية للمصرف Financial Leverage وهو يقاس بنسبة القروض الى حق الملكية ، وتعتبر الرافعة المالية مؤشرللمخاطر التي تواجه المصارف عند أي طلب على الودائع فجائي ، كذلك على المصارف ان تأخذ بالاعتبار المؤشرات والمعايير الضرورية للمحافظة على سيولة كافية ، هذه المعايير هي :-

أ – تحديد حدود الرافعة .

ب – تبني المقاييس للمسؤولية المالية في التعامل مع السيولة الكافية .

ج – ضمان المقدرة لزيادة رأس المال عند الضرورة ، والمحافظة على نسبة سيولة كافية تعتبر سياسة احتجاز الارباح تعتبر سياسة ملائمة لغرض التوسع في زيادة نسبة راس المال بدلاً من الاقتراض.

5 – الشفافية " Transparency "

تعد الشفافية المهمة الأساسية للمصرف وهي تعتبر المسؤولية الأساسية في جزء من إدارته ،مثلاً ، يجب ان تحدد مسؤولية المصرف بالمعلومات الكافية والشفافية مع ضمان اتاحة هذه المعلومات في الوقت الملائم للمساهمين ، الاطراف ذات العلاقة (اصحاب المصالح) stakeholders ، والكيانات المختصة بالعمل في التقييم وتقدير المخاطر ، أي أن تكون هناك شفافية أكبر من خلال البيانات والمعلومات المقدمة والمعدة وان تكون طبقاً للمعايير الدولية كما ان التقارير السنوية ينبغي ان تتضمن معلومات تتماشى مع القوانين المحكمة لنشاط المصرف او المؤسسة المالية .

6- الارباح والاداء " Earnings and performance "

تحقيق الربح يعكس الاداء السليم لادارة المصرف وبخاصه في بناء تشكيلة متنوعة من قنوات وموجودات الاستثمار التي تحدد التعرض للمخاطر وتزيد الربحية ، وهذه يمكن تحقيقها من خلال الآتي :-

أ- ادارة موجودات سليمة Sound asset management

ب – ايرادات عالية ومستقرة High and stable revenues

ج – تنويع للايرادات Diversification of revenue

المبحث الثالث ـ الاستنتاجـات والتوصيـات

من خلال ما تقدم في الجانب النظري والجانب الميداني والنموذج المقترح فقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي توضح في الآتي :-

أولاً : الاستنتاجات

1- ان طبيعة وخصوصية العمل المصرفي تتطلب اعتماد نظم للإشراف والرقابة المصرفية يعتمدها البنـك المركزي لتحقيق أهدافه وأغراضه بالمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصـرفي و تقيـيم اداء المصارف .

2- ان نظم الرقابة تقدم تحليلاً وتنبوء بنقاط الضعف في الاداء المصرفي والتي من الممكن ان تؤدي الى حدوث مشاكل وازمات وتعثر فـــي القطاع المصرفي

3- ان الهدف من نظم الرقابة هو دعم واسناد نشاطات التفتيش والرقابة على المصارف بما يـؤدي الـى تحقيق وضمان كفاءة اداء المصارف وتحقيق مساهمتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية للبلد .

4- ان فاعلية نظم الرقابة تأتي من طبيعة العناصر والمكونات التي تحتويها والتي تعكس بالمقابل واقـع الاداء وتساهم في أعطاء صورة واضحة عن النشاط المصرفي بما يؤدي الى ضمان التقدم والسـلامة في المصارف .

5- تساهم نظم الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي في تحديد وتشخيص المخـاطر المصـرفية التي تتعرض لها المصارف ومن ثم الاستقراء والوقوف على سلامتها ومركزها المالي وعدم تعـرض النظام المصرفي الى مشاكل ناتجة من تعثرها وضعف اداءها واتخاذ الافعـال التصـحيحية المطلوبـة والتي تؤدي الى بناء نظام مصرفي سليم وكفوء .

6- يرتكز نظام الرقابة والتفتيش على مجموعة عناصر مهمة ذات علاقة بواقـــع المتغيـرات البيئيـة المحيطة وبواقع الاداء التشغيلي للمصرف ولهذا فأن اختيار هذه العناصر يعتمد على طبيعة المتغيرات البيئية التي تتغير وتتبدل ولهذا فأن عملية الرقابة المصرفية تتطلب بشكل مستمـر تحديثاً واضافـة لمتغيرات قـد تكون جديدة في البيئة المصرفية وهذا ما يحققه نظام CRAFTE الـذي اضاف عنصرين اساسيين مهمين الى تقييم الاداء المصرفي هما عنصرالحوكمة وعنصر ادارة الخطر وهـي من العناصر التي اكتسبت اهميـة كبيرة في الوقت الحاضر وذات علاقة بالاداء المصرفي .

7- ان نظم الرقابة المصرفية تحتاج الى التطوير والتحديث في ظل المتغيرات البيئية المحيطة وما تفرضه طبيعة التقنيات والعوامل والعناصر ذات العلاقة بالعمل المصرفي وما تفرضه معايير القياس والأداء في تقييم الأداء المصرفي .

8- ان ضرورات ومتطلبات السلامة المالية للقطاع المصرفي تستدعي البحث عن وسائل تعزز نظم الرقابة المصرفية وعدم الاقتصار على ممارسة الرقابة التقليدية بل البحث عن متغيرات وعناصر مهمة فـي البيئة المصرفية والعمل المصرفي .

ثانياً :- التوصيات

1- تبني البنك المركزي العراقي لنظام الرقابة المالية والإشراف CRAFTEكونه يتضمن عناصر ومكونات تغطي عناصر الأداء المصرفي وكذلك الجوانب الحيوية والحديثة في البيئة المصرفية ، وكذلك لدعم كفاءة وفاعليه عمليات الرقابة التي يمارسها البنك المركزي ، وليتمكن من تطوير واستخدام الانظمة والمتطلبات السليمة لضبط المخاطر التي يتعرض لها المصارف والحد منها ، علماً ان هذهِ المتطلبات لن تحل مكان قرارات الادارة ولكنها تفرض حداً ادنى من المعايير التي تضمن ان المصارف تنجز انشطتها بطريقة سليمة وامنه .

2- ضرورة الاهتمام بتطوير فاعلية وكفاءة أداء الجهات المسؤولة عن الرقابة المصرفية بالدورات والبرامج التدريبية التي تنمي مهاراتهم وتزيد من كفاءتهم في تقييم الأداء المصرفي ، وتتوفر لدى المصارف سياسات واجراءات ملائمة وسليمة بما في ذلك قاعدة (أعرف عميلك)(KYC) بحيث تعزز وجود معايير اخلاقية عالية المستوى في القطاع المالي .

3- ضرورة متابعة المصارف حتى لا تتعرض لمخاطر التركز والتعرضات الضخمة ، حيث ينبغي توفر نظم معلومات تمكن المصارف وادارتها من تحديد التركزات داخل المحفظة الاقراضية كما يجب على البنوك المركزية وضع حدود دقيقة وسليمة لتقييد حالات أنكشاف المصارف لمقترضين او لمجموعة المقترضين الذين يمتون بصلة او جزء من ادارة المصرف . كما ينبغي وضح حدود سليمة لتقييد تعامل المصرف مع مقترضين افراد او مجموعة المقترضين المتصلين بأدارة المصرف وهذهِ الحدود تقدر عادة بنسبة من رأس المال ، كما ينبغي مراقبة كيفية معالجة المصرف لمخاطر التركز والطلب منه موافاتهم بتقارير تتعلق بالتعرضات تفوق الحدود المخصصة كما يتم متابعة المصارف عندما تقوم بأقراض الشركات والافراد بأن هناك متطلبات معينة تناسب مقدرة هولاء على التسديد لتلك القروض وان تتم مراقبة منح الائتمان مراقبة فعالة وان تتخذ خطوات مناسبة اخرى للسيطرة على المخاطر او تخفيضها ، كما ينبغي ان تتوافر القدرة لدى المراقبين لمنع ازدياد الاستخدام السيء لعملية اقراض الاطراف المتصلة بالمصرف والتأكد من ان تلك القروض تتم وفقاً للسوق الحرة وكلها خاضعة للرقابة وذلك لغرض حماية اموال المودعين والمساهمين من اية مخاطر تنشأ من التعامل بصورة تمييزية لهولاء الزبائن ، كل ذلك تطبيقاً لمبادئ بازل .

4- التنسيق مع المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي في مجال الإشراف والرقابة المصرفية من خلال الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال .

المصادر :-

1- حشاد – د. نبيل : (إدارة المخاطر المصرفية) مجلة اتحاد المصارف العربية – العدد 288 – أيلول 2004.

2- رمضان ، د. زياد سليم وجودة ،محفوظ احمد –2000 – الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان الاردن .

3- الامام – د.صلاح الدين محمد أمين – ادارة الاموال في ظل الصيرفة الشاملة – رسالة دكتوراه غير منشورة – 1998 .

4- الشمري ، د.صادق راشد – ادارة المصارف ، الواقع والتطبيقات العملية – دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ط1 ، 2008 / عمان–الاردن

5- الحلاوي ، مظهر مصطفى – 1994– مقدمة في الصيرفة – مركز الكتب الاردني ، عمان – الاردن .

6- العياش غسان – 1998 – المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي – اتحاد المصارف العربية بيروت ، لبنان .
7- القريشـــي ، د.محمد صالح – 2009– اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية – مكتبة الجامعة واثـــراء للنشـــر والتوزيع ، طبعة اولى ، عمان – الاردن .
8- الشمري – د.صادق راشد ،كتاب عمليات التمويل والاستثمار، والحوكمة دليل عمل للاصلاح المالي والمؤسسي.
9- الشمري – د.صادق راشد ، ادارة المخاطر في المصارف العراقية مطبعة العزة 2005.
10- بازل3 – الصادر عن اتحاد المصارف العربية – اعداد ادارة البحوث والدراسات 2010 .
11- الربيعي ، راضي – ا.د حاكم محسن الربيعي ، ا.د محمد عبد الحسين راضي \حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة ، دار اليازوري للطباعة – عمان – الاردن ط1 2011.
12- Fraser, Donald R. & Gup, Benton E. & Kolari, James W.commercial Banking (The management of Risk_ 2nd ed. - south – western college publishing – 2001, U.S.A.
13- Hempel, Georgette, and Simonson, Donald G. Bank Management. (Text and cases) – John Wiely and Sons Inc.5th Ed. 1999 USA.
14- Mishkin ,Frederic S. &Eakins , Stanley G- 2000-financial Markets and institution Addison Wesley Longman Inc.3rd .ed.u.s.a.
15- Macdonald, S.Scoth & Koch, Timothy W-2006 –Management of Banking – Thomson South – western, 6th .ed.u.s.a.
16-Rose, peter .S. & Hudgins , Sylvia C.-2008-Bank Management and Financial Services – Megraw – Hill Irwin , Zth .ed .u.s.a.
17-Rose, peter s.-money and capital markets-McGraw hill Irwin inc.8th.ed.2003, u.s.a.

……

……

……